Journal of Human and Social Sciences (JHSS) • Vol 9, Issue 9 (2025) • P: 14 - 1
https://journals.ajsrp.com/index.php/jhss
ISSN: 2522-3380 (Online) • ISSN: 2522-3380 (Print)

Economic Life in the Islamic City during the Mamluk Era in Egypt, Syria, and Palestine (1250-1517): Feudalism, Economic Policies, and the Monetary Inflation Crisis

Prof. Samir Hassan Al-Chikh Ali
Department of SCIO | Mardin Artuklu University | Turkyie

Received: 01/08/2025
Revised: 12/08/2025
Accepted: 24/08/2025
Published: 30/09/2025

* Corresponding author: shikhsa58@gmail.com

Citation: Al-Chikh Ali, S. H. (2025). Economic Life in the Islamic City during the Mamluk Era in Egypt, Syria, and Palestine (1250-1517): Feudalism, Economic Policies, and the Monetary Inflation Crisis. *Journal of Humanities & Social Sciences, 9*(9), 1 – 14. https://doi.org/10.26389/AJSRP.F030825

2025 © AISRP • Arab Institute for Sciences & Research Publishing (AISRP), United States, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: This study investigates the economic life in Islamic cities during the Mamluk era in Egypt, Syria, and Palestine (1250-1517 AD), focusing on the military feudal system, economic policies, and the monetary inflation crisis. The research employs a descriptive historical approach and socio-economic analysis of statistical data. Findings reveal that the military feudal system led to economic monopolization by the ruling elite, with cities shifting towards an export economy targeting European markets, especially Italy. The influx of European gold and silver currencies mixed with copper caused a monetary inflation crisis, negatively impacting purchasing power and urban markets. Customs policies reduced tariffs on European imports while raising them on local exports, devastating local industries and causing a decline in industrial and commercial production. These economic and political factors contributed to the disintegration and fall of the Mamluk regime. The study recommends further research on the role of cities like Aleppo and Alexandria in Levantine trade, the causes of monetary inflation, and the impact of precious metals from the New World on European and Middle Eastern markets.

Keywords: Economic life, Islamic cities, Mamluk era, military feudalism, monetary inflation, economic policies.

الحياة الاقتصادية في المدينة الإسلامية في العصر المملوكي في مصر وسوريا وفلسطين بين (1250-1517): الإقطاع والسياسات الاقتصادية وأزمة التضخم النقدي

الأستاذ الدكتور/ سمير حسن الشيخ علي
قسم علم الاجتماع | جامعة ماردين ارتقلو | تركيا

المستخلص: يهدف البحث إلى دراسة الحياة الاقتصادية في المدن الإسلامية خلال العصر المملوكي في مصر وسوريا وفلسطين (1250-1517م)، مع التركيز على نظام الإقطاع العسكري، السياسات الاقتصادية، وأزمة التضخم النقدي. اعتمد البحث المنهج التاريخي الوصفي والتحليل الاقتصادي والاجتماعي للمعطيات الإحصائية. أظهرت النتائج أن النظام الإقطاعي العسكري أدى إلى احتكار الأنشطة الاقتصادية من قبل طبقة الأمراء، مع تحول المدن إلى اقتصاد تصديري للأسواق الأوروبية، خاصة الإيطالية، مما أدى إلى تدفق العملات الذهبية والفضية الأوروبية وخلطها بالنحاس، فظهرت أزمة تضخم نقدي أثرت سلباً على القدرة الشرائية وأسواق المدن. كما أدت السياسات الجمركية إلى تخفيض الضرائب على الواردات الأوروبية ورفعها على الصادرات المحلية، مما تسبب في تدمير الصناعة المحلية وتراجع الإنتاج الصناعي والتجاري. توصل البحث إلى أن هذه العوامل الاقتصادية والسياسية ساهمت في تفكك النظام المملوكي وسقوطه. ويوصي البحث بدراسة أعمق لدور المدن مثل حلب والإسكندرية في تجارة الليفانت، وأسباب أزمة التضخم النقدي، وتأثير المعادن الثمينة الجديدة على الأسواق الأوروبية والشرق أوسطية.

الكلمات المفتاحية: الحياة الاقتصادية، المدن الإسلامية، العصر المملوكي، الإقطاع العسكري، التضخم النقدي، السياسات الاقتصادية.

1- مقدمة

نشأت دولة المماليك مع انتشار الاستخدام الواسع لعبيد الشراء في الجيش بدلاً من المقاتلين الأحرار من الفرسان العرب، الذي بدأ في وقت مبكر في الدولة العباسية. وعلى العكس من ذلك، كان الأمويون لا يسمحون بامتهان مهنة الجيش إلا للأحرار العرب. فقد استكثر الخليفة العباسي المعتصم من عبيد الشراء الموالي لحمايته، فوصل عددهم إلى 250 ألف مقاتل؛ وسار الخليفة العباسي المتوكل على النهج ذاته باستخدام الموالي على نطاق واسع حتى وصل الأمر إلى مرحلة لم يبق من رسم الخلافة العباسية للعرب سوى الاسم، حيث سيطر الموالي على الجيش وعلى مقاليد الحكم. وليس أدل على ذلك من منح العباسيين حكم مصر للإخشيديين، فقد حكم كافور الإخشيدي مصر 946-968م وهو بالأصل من عبيد الشراء ومولى للإخشيديين، كما استخدم الفاطميون في حكمهم لمصر عبيد الشراء من الموالي بكثرة، ووصل الفاطميون في القرن الحادي عشر لحالة مشابهة لما وصل إليه العباسيون من سيطرة عبيد الشراء على الحكم (عيسى، 1956، ص54-56). كانت العوامل الخارجية في هذه الفترة المتمثلة بالغزو الصليبي أواخر القرن الحادي عشر الميلادي والغزو المغولي للعراق والشام قد أدت إلى عسكرة الاقتصاد، فبرز دور العسكر من الزنكيين الذين أسسوا دولة في الموصل بزعامة سيف الدين غازي عام 1146م وفي حلب بزعامة نور الدين الزنكي 1154 واستمر حكمهم حتى عام 1259م وكان للقائد صلاح الدين الأيوبي المولود في تكريت العراق(1138 - 1193م) قد قضى على الدولة الفاطمية في مصر عام 1171م وجهز الجيوش لطرد الصليبيين من بين المقدس فحررها في عام 1187م ووصلت سلطة الأيوبيين إلى العراق والحجاز واليمن إضافة لمصر وبلاد الشام.

اعتمد الصالح نجم الدين أيوب عام 1249م على المماليك من عبيد الشراء وأسكنهم جزيرة الروضة على نهر النيل، وقد تعددت أصولهم، فأصول المماليك البحرية: تركية وصقالبة وأكراد وإسبان ويونان ومغول وصينيون، إلخ. ونشطت تجارة عبيد الشراء الذين كانوا يُجلبون من أصقاع مختلفة من الهند والصين والقفقاس وأوروبا الشرقية وأواسط آسيا وآسيا الصغرى، وكان المملوك يُكنى باسم السيد الذي اشتراه ويكن له الولاء والاحترام والطاعة مدى الحياة، ويتم اختيار المملوك للخدمة بدقة فيُعرض على طبيب للتأكد من سلامته صحيًا ولياقته البدنية، قبل أن يختلط بغيره من المماليك، وبعد التأكد من هذه الشروط يتم تسليمه للمربي (الطواشي) الذي يُنزله في مدرسة ويتم عزله ولا يوضع المملوك مع أبناء جنسه، فيتم تعليمه القراءة في مدرسة خاصة فيتعلم حفظ القرآن والفقه وأحكام الشريعة الإسلامية والخط، وعند سن البلوغ يذهب المملوك إلى (الطباق) وهي مدرسة عسكرية يتعلم فيها فنون القتال ويتدرب على الفروسية واللياقة البدنية واستخدام مختلف أنواع الأسلحة، وعند التخرج من هذه المدرسة تُخصص له (جامكية) مرتب شهري وقدره 6 دنانير وينضم للخدمة، وبعد التعرف على سيرته الذاتية يتم ترشيحه بموجب كتاب يتم رفعه إلى ناظر الجيش لمنحه إقطاعة ويصبح أمير عشرة، ويتدرج في سلم الترقيات حسب أعماله العسكرية ليصل إلى مرتبة أمير، وعندما يُحال إلى المعاش يتم سحب الإقطاعة منه وتسليمها للديوان (عاشور، 1955، ص123)

بدأ دور المماليك بالظهور فعلياً بعد وفاة الصالح نجم الدين أيوب، فبدأت المرحلة الأولى من حكم المماليك البحرية 1250-1382م، وكان أول سلاطينها عز الدين أيبك، وبرز دور المماليك البحرية مع سقوط بغداد عاصمة الخلافة العباسية على يد المغول عام 1258م، فقام السلطان سيف الدين قطز عام 1259م بإعلان نفسه سلطاناً واستولى على حلب من جهة ديار بكر في شباط عام 1260 ثم دمشق في آذار من نفس العام، وخاض معركة عين جالوت في أيلول 1260م ضد المغول ودحرهم من بلاد الشام والعراق. وتابع السلطان الملك الظاهر بيبرس عند توليه الحكم في عام 1260م مسيرة الجهاد ضد الصليبيين، فصارت مدنهم وقلاعهم تسقط واحدة تلو الأخرى في يد المسلمين، فاستعاد الكرك وقيسارية وصفد ويافا وجبيل وعرقة ما بين سنتي 1263 و1266م، وفي سنة 1268م استعاد أنطاكية من الصليبيين، وتابع السلطان سيف الدين قلاوون عمل سلفه بيبرس فحرر قلعة المرقب في سنة 1281م وحرر طرابلس الشام والبترون في سنة 1289م ثم جاء بعد وفاته سنة 1290م ابنه الملك الأشرف صلاح الدين خليل واستولى على عكا سنة 1291م وقد أثار سقوطها، وهي المرفأ الرئيسي للصليبيين، القلق والذعر الشديدين في نفوسهم، فجلوا عن المدن الأخرى الباقية في أيديهم، مثل صور وصيدا وبيروت، وركبوا البحر عائدين إلى بلادهم، لتنتهي بذلك الحروب الصليبية بعد أن استمرت مائة وأربعًا وتسعين سنة.

جاءت المرحلة الثانية من حكم المماليك البرجية من المماليك الشركس الذين سكنوا القلعة (قلعة الجبل) في القاهرة بين عامي 1382-1517م، وكان أول سلاطينهم سيف الدين برقوق الذي حكم بين عامي 1382-1399. شهدت الدولة المملوكية ازدهارًا كبيرًا بعد عصر الفتوحات للمماليك البحرية، وتم بناء الدولة وتطبيق أحكام الشريعة، والتقصي في اختيار المماليك للخدمة وتربيتهم على أحكام الشريعة الإسلامية وفنون القتال وعلى أخلاق الولاء والإخلاص للدولة، لكن في القرن الخامس عشر بدأت تظهر معالم التفكك والفساد وتخريب النظام الصارم الذي نشأت عليه دولة المماليك، فظهر بعض الأمراء الذين لا يجيدون اللغة وربما ليس للبعض الآخر إلمام كاف بالشريعة الإسلامية وأمور الحكم، فبدأت السلطة تفقد هيبتها فيتم خلع السلاطين وتعذيبهم، وكان الأمير الذي يطمح بالسلطة ولديه القوة الكافية يستولي على مداخل القلعة (قلعة الجبل) مقر الحكم (للمماليك البرجية) التي تُعد مركز الحكم، ففيها القصر والدواوين الرئيسية، وتتألف من 12 طابقًا في كل طابق 100 مملوك، وكان على الأمير الطامع بالحكم أن يضمن ولاء هؤلاء أو يستولي بالقوة على القلعة ليعلن نفسه سلطانًا أو حاكمًا للقلعة (عاشور، ص123-124). مع ذلك يجب ألا ننكر فضل المماليك في بداية عهدهم، فكانوا مقاتلين أشداء دافعوا عن مصر وبلاد الشام

ببسالة ضد المغول والعدوان الخارجي، وبسطوا سيطرتهم على مصر وبلاد الشام وامتد نفوذهم إلى اليمن، وبقوا يحكمونها حتى سقوط دولتهم مع دخول مصر وبلاد الشام والعراق تحت الحكم العثماني في عام 1521م.

أولاً-نظام الإقطاع المملوكي

شهدت المدن العربية الإسلامية مع سقوط الدولة العباسية نهاية لمرحلة حكم المدنيين في الإدارة، وبدأت حقبة جديدة من التطور بظهور حكم العسكر الذي مهد لظهوره الحروب الصليبية والمغولية، واستمر حكمهم لفترة طويلة امتدت من القرن الثاني عشر حتى القرن الثامن عشر، والذي تميز بمنح الأرض وأملاك الدولة كإقطاع خدمة للأمراء والعسكريين ورجال الدولة، وحُرمت المدينة من الاستقلالية في إدارة شؤونها، ومن أهم مصادر تطورها الضرائب الزراعية القادمة من الأرياف المجاورة، وأصبح إقطاع الخدمة يستأثر بالحصة الأكبر من دخل الدولة ويستهلكه العسكر من الأمراء والجند والموظفين الآخرين.

أ- مفهوم الإقطاع: تعني كلمة إقطاع في اللغة العربية: قطع، أقطع، إقطاعات، إقطاعية.. إلخ، وهي تختلف عن مفهوم الإقطاع الغربي Feudalism، فالإقطاع بالمعنى الغربي يعني وجود فئة من ملاك الأراضي الكبار، يمتلكون مساحات كبيرة من الأراضي والضياع والأطيان ملكية معترف عليها بالقانون أو بالعرف، وقد نشأ النظام الإقطاعي في أوروبا في القرن الثامن الميلادي كرد فعل دفاعي على تعرض أوروبا لغزوات الفايكينج وقبائل الجرمان والمجريين، فظهر الإقطاع في جنوب فرنسا بوقت مبكر، فكان الملك شارل مارتل أول من سن قوانين الإقطاع في القرن الثامن الميلادي ومنح الإقطاعات للمحاربين مقابل الخدمة العسكرية، وجرى تخلي العديد من أصحاب الأرض عن أراضيهم للسادة الإقطاعيين وتقديم الولاء لهم مقابل الحصول على الحماية، وانتشر الإقطاع على نطاق واسع، فكان المبدأ السائد آنذاك (لا أرض بلا سيد) في القرن الحادي عشر الميلادي ظهرت الحصون والقلاع الإقطاعية، فكان لكل أمير إقطاعي قلعة ولها حراسها، حيث يتخذ السيد الإقطاعي من إحدى ضياعه مقراً له ويبني قصراً من الطوب وحوله حديقة، ويستهلك ما ينتجه الفلاحون داخل قلعته، وكانت الضيعة تمثل الوحدة الأساسية في هذا النظام الإداري، وكان عدد سكان الضيعة بين 50 و 500 شخص من الفلاحين الأحرار والأقنان، وكان الملك يمثل السلطة المطلقة الزمنية والروحية، وأحاط نفسه بمظاهر العظمة والأبهة، فيصدر المراسيم لتعيين الأساقفة التي تكتب باللغة اللاتينية وعليها عبارة (خادم الله)، واعتبر الملك نفسه حاكماً ممثلاً لله أو الرب (المسيح)، وأن الجميع هم رعايا الكنيسة (عاشور، 1963). انتشر نظام الإقطاع بين القرنين الثاني عشر والرابع عشر الميلادي في أوروبا، وأصبح له مشرعون وقوانين، واعتمد التشريع على التقاليد والأعراف؛ إذ كان القضاة أمين قبل أن يتم اللجوء إلى القانون الروماني عام 1250 (المرجع السابق، ص334-335). كان المجتمع الإقطاعي الطبقي مؤلفاً من ثلاث شخصيات أساسية هي: الفلاح ورجل الدين والفارس أو السيد الإقطاعي، وكانت الطبقة الغنية من الأسياد ترسل أبناءها وبناتها للخدمة في قصور الملوك لتعلم الآداب، على الرغم من أن معظم ملوك أوروبا كانوا أميين، فقد احتقر أبناء الأشراف مهنة القراءة والكتابة، لاعتقادهم أن القراءة والكتابة مهنة القساوسة ورجال الدين في الكنيسة، أما الفارس فوظيفته الحرب، لهذا كانوا يفضلون تعلم أخلاق الفروسية والنبالة والشرف والطاعة في بلاط الملوك ليصبحوا أشرافاً (المرجع السابق، ص457)

كانت رموز الطبقة الأرستقراطية الإقطاعية هي: (الأمير-الكونت-البارون-الماركيز-السيد-الفارس-الأسقف). فإذا كانت المدن الرومانية القديمة قد ازدهرت فيها التجارة والحياة المدنية بسبب وصول الفائض من الغذاء والإنتاج الزراعي من الريف، ففي النظام الإقطاعي جرى استهلاك الفائض الزراعي من قبل الأسياد داخل جدران قلاعهم الإقطاعية، وأصبحت القرى معزولة عن العالم الخارجي وتلاشت التجارة، فكانت كل قرية مكتفية بذاتها، تنتج الغذاء وتقوم النساء في الشتاء بحلج الصوف وغزله وصباغته وصناعة الألبسة؛ أما الرجال فيعالجون الجلود وصناعة النعال والسروج، وقد يكون في القرى الكبيرة مطحنة ومصنع نبيذ وحداد خاص. وقد اختفت المدن في أوروبا لقرون طويلة امتدت (من القرن الثامن حتى القرن السابع عشر الميلادي) مع بعض الاستثناءات النادرة، ففي فرنسا كانت باريس وفي ألمانيا مثل آخن وفرانكفورت ومدن السواحل الإيطالية. اختلفت أشكال الإقطاع الغربي من عصر لآخر، ومن بلد لآخر، فكان هناك الإقطاع المطلق غير المشروط، والإقطاع بالالتزام بمنح الفلاح قسماً من غلة الأرض مقابل التزامه بالخدمة العسكرية عند السيد مالك الأرض إذا اقتضت الضرورة، وهناك الإيجار بأن يدفع الفلاح حصة تصل إلى ثلث المحصول أو النصف للسيد، وكان أشدها في روسيا مع ظهور قوانين القنانة، حيث كان الفلاح يخضع لتبعية مطلقة للسيد، في حين ساد نظام العبودية في بريطانيا العظمى في القرنين السادس عشر والسابع عشر، لكن هذا الإقطاع الذي يقوم على الاسترقاق أو تبعية الفلاح للسيد؛ يختلف تمامًا عن مفهوم الإقطاع مقابل الخدمة في الحضارات الآسيوية؛ فالإقطاع في الشرق هو حق استعمال مؤقت للأرض، بالاستفادة من دخل الأرض بدلاً من الأجر النقدي الحكومي أو العطاءات العينية والنقدية المستحقة له من الخزينة، لكنه في الواقع ليس إقطاعيًا ولا يحق له بيع الأرض أو توريثها ولا المساس بحرية الفلاحين أو التصرف بهم وطردهم، لأنه صاحب حق مؤقت بالاستفادة من عائدات الأرض، وعليه أن يسلم هذه الإقطاعة مع انتهاء خدمته العسكرية في الدولة أو انتقاله إلى ولاية أخرى، فهو يمتلك حق انتفاع الخدمة ويدفع ضريبة العشر 10/1 للخزينة، بمعنى أن صاحب الإقطاعة هنا يقوم بجمع الريع والضريبة، فيستهلك الريع

ويرسل الضريبة للخزينة، وهذا الشكل من الإقطاع لم يكن مقتصراً على الأرض فقد تكون الإقطاعة حق جباية ضرائب من سوق، أو مكس تجاري، أو عقارات تعود ملكيتها للدولة، مثل الدكاكين أو الشقق السكنية أو الخانات المملوكة للدولة في المدن، وعلى سبيل المثال في العصر العثماني كان هناك إقطاع الجمرك في المرافئ البحرية المصرية وميناء جدة والظهران، حيث تم منح هذه المرافئ من قبل الدولة كإقطاع لبعض الموظفين في الدولة؛ لكن بأي حال من الأحوال لا ينطبق على هذه الإقطاعات أي شرط من شروط الملكية العقارية الخاصة، ولا تمتلك بهذا القدر أو ذاك أي صفة مشتركة مع الإقطاع الغربي. (كاهن، ص178)

ب- الإقطاع في الإسلام

أستند نظام الإقطاع المملوكي على أحكام الشريعة الإسلامية وقد ميز الماوردي بين نوعين من الإقطاع في التشريع الإسلامي:

1- إقطاع تمليك: وكان هذا الإقطاع لا يشمل الأراضي الخراجية التي فتحت بالحرب عنوة، وإنما يخص الأراضي الموروثة أو الموات فهذه الأراضي تصبح ملكا بشرط الإحياء وذلك استنادا إلى الحديث الشريف الصريح: من أحيا مواتاً فهي له.

2- أما الإقطاع الثاني فهو أقطاع الخدمة وهو شرعي بالنسبة للأراضي التي تعود ملكيتها للخزينة ويعتبر العسكريون هم أصحاب الأولوية بهذا الإقطاع مقابل أن يحملوا العشور من المحصول للخزينة (الماوردي، ص170-171)

ويفهم من هذا أنّه لا يجوز تمليك أراضي الخزينة للأفراد كإقطاعات وراثية، مهما كانت وظيفة رجال الدولة أو المناصب المدنية والعسكرية التي يشغلونها، لا الجنود ولا الأمراء ولا حتى الوالي أو الخليفة وهو أعلى سلطة في الدولة، ومن جهة أخرى لا يجوز منح الأراضي المملوكة للأفراد أو الاستيلاء عليها ومنحها كإقطاعات خدمة لموظفي الدولة، فالطرق المفتوحة أمام الملكية الخاصة هي إحياء الأراضي الموات زرعاً أو إصلاحاً أو استثماراً في حال كان أصحابها أو الدولة قد هجرتها لفترة طويلة من الزمن، وتركتها دون استثمار، فمن حقّ من يحييها أو يستثمرها إذا كانت بوراً أو مستنقعاً أو غمرها الطمي أو الملح أو تركت لعدة سنوات فاعتبرت مواتاً أو ميتة، وأحكام الموات وشروطها عديدة؛ وقد يشمل موات أرض تم تسويرها وإقامة مبنى عليها ينتفع منه الفرد مثل بناء سكن أو مشروع بناء تجاري، فيكون ذلك بمثابة إحياء يعطي صاحبه حقّ الملكية بعد مرور خمس سنوات من ذلك الإحياء .

يحدثنا المؤرخ الدمشقي ابن عساكر (القرن العاشر والقرن الحادي عشر الميلادي) بأن الإقطاع في عصره كان يعطي صاحبه حق الانتفاع به طيلة حياته، وبعد موته كانت تعود ملكيته للخزينة أو الدولة (ابن عساكر، 1952، ص50)، فمهما طالت فترة خدمة المنتفع بالإقطاعة، حتى لو تنازل عما تغله، أو باع هذا الحق، أو تم نقل هذا الحق لأولاده، فالأرض مسجلة بالديوان في سجل خاص في ديوان الإقطاعات، ويستطيع الوالي سحب هذا الحق من صاحب الإقطاعة أو من أبنائه المنتفعين بها ليعيد ملكيتها من جديد للخزينة أو يمنح هذا الحق لموظف آخر، ويخلط بعض الباحثين بين إقطاع الخدمة وبين أراضي الصوافي التي كانت ملكًا للأسر الحاكمة الفارسية والبيزنطية في العراق وفارس وبلاد الشام، واعتبرت غنائم حرب، فإذا كان الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) قد ألحقها بديوان خاص في الخزينة (ديوان الصوافي) فإن الخليفة من بعده عثمان بن عفان (رضي الله عنه) رأى أنها يجب أن توزع كغنائم حرب، ووزعها على المقربين من الموظفين من الأسرة الأموية، وعلى مدار مرحلة الخلافة العربية انتقلت هذه الأراضي من الأمويين إلى العباسيين، وقد أكد الماوردي أن هذه الأرض لم تكن أرضًا مملوكة بل كانت أرض انتفاع. (الماوردي،ص170)

ج- نظام الإقطاع العسكري

كان سبب انتشار نظام الإقطاع العسكري فعلياً هو الغزو الصليبي لمنطقة الشرق الأوسط، وتصدي الأيوبيين لهذه الحملات بدءاً من القرن الثاني عشر الميلادي، ومنذ ذلك الوقت أصبحت معظم أراضي الخزينة توزع كإقطاعات على المحاربين، فكانت هناك حاجة ماسة لإمداد الجيش وتجهيزه بالغذاء والعتاد، وإذا كان الأيوبيون والسلاجقة قد منحوا إقطاعات الأراضي مدى الحياة وتعود ملكيتها للخزينة بعد موته أو إعفائه من الخدمة، ففي العصر المملوكي تغيرت طبيعة الإقطاع، فأصبح المماليك يمنحون الإقطاعات لفترة قصيرة من الزمن، وبعد فترة تسحب منه فيعطى إقطاعة في مكان آخر بعيد عن مكانه السابق (ضومط، ص97، 107). تم منح الإقطاعات لجميع أفراد الجيش المملوكي، بدءاً من الجندي وانتهاء بالسلطان، واختلف حجم الإقطاعة حسب مرتبة العسكري في الجيش، لكن جميع هؤلاء لا يمتلكون أية حصانة قانونية بالنسبة لإقطاعاتهم، بما فيهم السلطان، فعندما يتم تغيير السلطان تسحب منه جميع إقطاعاته وأملاكه لتلحق بالسلطان الجديد، ويُعاد توزيع الإقطاعات على أمراء المماليك وضباطهم من أتباعه ومواليه من جديد، وقد قدر ابن مماتي حجم وحدة "الإقطاعة" من الضرائب بما يعادل الدينار، والدينار هنا لا يأخذ معنى الوحدة النقدية، وإنما وحدة قياس للقيمة يتم من خلالها تقدير جميع واردات الدولة من إقطاعاتها، وهذه الوحدة "الدينار: إقطاعة" تعادل 2.66 أردب من القمح + 0.66 أردب من الشعير/ الأردب: 69 9 كغ قمحا/ (ابن مماتي، 1881، ص36) وكان على صاحب الإقطاعة جمع ما يتوجب عليها من ضرائب من الفلاحين، وإرسال ضرائب العشور للخزينة، والاحتفاظ لنفسه بالباقي.

تميز العصر المملوكي عن سابقه من العصور الإسلامية بأنه العصر الذي تشكلت فيه فعليًا أنظمة جديدة من الإقطاع العسكري، حيث تم توزيع حصة الدولة من الخراج على شكل إقطاعات خدمة للعسكريين من كافة الرتب، فكان عماد الدولة هم من عبيد الشراء الذين

يتم تجنيدهم في الجيش، وازدهرت سوق النخاسة في مصر وبلاد الشام لدرجة قدر بعض المؤرخين حجم هذه السوق في القاهرة بنحو 50 ألفًا من الفتيان والفتيات، الذين يتم جلبهم من مناطق مختلفة، وكانت آسيا الوسطى المصدر الأساسي لهذه التجارة، فيتم وضع المملوك في مدارس داخلية خاصة لتعليم علوم الدين، ثم يخضع لنظام مشابه للتربية الرومية بتعلم فنون الحرب واللياقة البدنية، وعندما يبلغ المملوك أشده يكون قد أتقن هذه الفنون فيتم تخريجه كجندي، ويخصص له سيد يتبعه أو آمر عسكري، ويزود باللباس والعتاد العسكري اللازم وبالخيل، ويتم تخصيص حصة له من الألبسة والغذاء والعلوفة، قبل أن يتدرج في السلم العسكري والترقية لمرتبة آمر أو أمير خمسة، ثم أمير عشرة، ثم أمير مئة، ثم أمير ألف من الجنود، حتى يصل إلى مرتبة أمير أمراء برتبة ضابط قيادي.

لكن من الناحية الثقافية، فإن هؤلاء الغلمان ينتمون إلى بيئات ثقافية أقل تطوراً من المجتمع الذي قدموا إليه من جهة، ومن جهة أخرى لم تكن الرابطة التي تربط المملوك بوطنه الجديد أو بالثقافة الجديدة والعقيدة الإسلامية بالقوة الكافية، حتى أن بعضهم في أواخر العصر المملوكي لم يتمكن من الإلمام باللغة أو الفقه. لهذه الأسباب، ففي أوقات السلم كانت الصراعات على السلطة قوية بين الأمراء؛ إما بسبب عدم رضا بعضهم عن توزيع السلطان للإقطاعات والشعور بالغبن، أو بسبب مؤازرة بعض الأمراء لهذا السلطان أو ذاك. وكان الأمراء في الغالب يقفون مع من يقدم لهم امتيازات أكبر، وأصبحت صراعات الأمراء المماليك تخضع لتوازن القوى والظروف العفوية أو الطارئة، أكثر من خضوعها لشريعة أو قانون محدود المعالم، ولهذا فقدت السلطة السياسية هيبتها ولم يبق منها سوى الاسم. ويجب القول، ومن منظور تاريخي سوسيولوجي، إنه يمكن القول إن التطور الاجتماعي والاقتصادي للمدينة الإسلامية مع ظهور العسكر أو الأنظمة العسكرية، خضع لمراحل قطع تاريخي لتراكم الخبرات أو تراكم رأس المال الاجتماعي والتراكم الرأسمالي للثروة.

د- نظام توزيع الإقطاع العسكري المملوكي

قسم المماليك إقطاعات الأرض في مصر - كمثال لهذه الحالة - إلى 24 قيراطًا، ووزعت هذه القراريط من المساحة على الشكل التالي: للسلطان المملوكي 4 قراريط، و10 قراريط للأمراء والجند، والباقي لرجال الإدارة، حيث كانت حصة العسكريين من الجهاز الحكومي 3/2 عدد العاملين في الإدارة؛ وحسب تقدير المقريزي فإن أرض مصر كانت موزعة كإقطاعات على الشكل التالي:

1- الفئة الأولى (الأمراء والقادة من المماليك): وكان عددهم 24 شخصًا، يقود كل منهم نحو 1000 جندي مملوك، وله مرافقة خاصة نحو 100 من الحرس الخاص، وحجم إقطاعاته 100 ألف دينار (تعادل نحو 2 مليون درهم).
2- الفئة الثانية (المماليك القادة): عددهم 8200 قائد، حصة كل منهم من الإقطاعات نحو 850 ألف درهم.
3- الفئة الثالثة (قادة الحرس): وهم نحو 54 ضابطًا، وحصة إقطاعات كل منهم 400 ألف درهم.
4- المجموعة الرابعة (ضابط من الفئة الوسطى): عددهم نحو 146، حصة إقطاعات كل منهم نحو 240 ألف درهم.
5- المجموعة الخامسة (أمراء من الفئة الدنيا): عددهم 1200 ضابط، حصة إقطاعات كل منهم 100 ألف درهم.
6- الفئة السادسة (العسكر والجند): إقطاع كل منهم بنحو 35 ألف درهم.

ويكون مجموع قيم الإقطاعات لهذه الفئات نحو 12 مليون دينار.

أما حصتهم من الجهاز الحكومي فكانت على الشكل التالي:

1- المجموعة الأولى: وفيها يعين نحو 12 ضابطًا كرؤساء للدواوين (الوزارات).
2- المجموعة الثانية: وفيها يعين نحو 39 شخصًا (رؤساء مكاتب).

وفي الولايات بلغ عدد الجند ممثلي الإدارة المركزية من القادة 6-12 ألفا، ومن الفرسان من 2-4 آلاف، في الولايات الصغيرة 4 آلاف فارس ونحو100 من الجند المشاة (المقريزي،1959، مجلد1، ج2، 140-144)

هكذا انخفضت حصة الإداريين من رجال القلم في الدولة في العصر المملوكي، وانخفضت أجور هؤلاء البيروقراطيين المدنيين إلى العُشر، فانخفض راتب الصف الإداري الأول من 5000 إلى 500 درهم شهرياً للفرد، بالمقارنة مع أجور رجال الإدارة العسكر الذين وصل عددهم إلى 90 ألف عسكري، كان يُنفق عليهم شهرياً من الخزينة نحو 900 ألف درهم (نحو 10 آلاف وسطياً للفرد)، يضاف إلى ذلك توزيع عطاءات عينية من الحبوب على العاملين في الإدارة تصل كميتها في الشهر إلى 14 ألف إردب (تعادل 980 طناً) (ابن إياس، 1974، مجلد 2، ج1، ص527). وكان المماليك يحصلون على لباس خاص غال الثمن خاص بالسلطان الجديد الذي يخلع عليهم خلعته من الألبسة والبخشيش من الأموال، فقد بلغ حجم الخلع عند تولي السلطان بيبرس الحكم نحو 5.5 مليون دينار وزعت على الأمراء، لكل واحد منهم 100 ألف دينار (المقريزي، كتاب السلوك، ج2، ص129).

سيطر المماليك على الإدارة أو السلطة التنفيذية، فدخل قسم كبير منهم مجال القضاء والتشريع، إضافة لرئاسة الدواوين. ومن الناحية الإدارية، إذا كانت الإدارة في عصر (الخلافة الأموية والعباسية) تتمتع ببعض الاستقلال الذاتي في الولايات، أو الإدارات، ففي العصر المملوكي خضعت الإدارة إلى إدارة مركزية صارمة، سواء في الولايات المصرية أو السورية، فإن السلطان كان يعين بنفسه القادة والولاة ورجال القضاء ورجال القلم، وأشهر هذه الولايات (مصر، الإسكندرية، دمشق، حلب، حماة، غزة...إلخ). هكذا حل في الإدارة عسكريون لم تكن لهم

خبرة في إدارة المدن محل إداريين مدنيين لديهم خبرات عريقة في مجال مسك الدفاتر والإدارة وضبط الحسابات المالية والضرائب، فحصلت تجاوزات للأحكام والقوانين بل تعسف في تحصيل الضرائب من الحرفيين والتجار والمزارعين (المقريزي، الخطط، مجلد 1، ح2، ص140-141). ولأغراض المقارنة، فإن الإقطاع العسكري انتشر في هذه الفترة في الهند والقفقاس وأواسط آسيا والصين بعد وقوع هذه المناطق تحت سيطرة المغول، ففي الهند مثلاً كان الجيش هو الحاكم الفعلي للبلاد، ويعيش الحاكم في العاصمة ويعتمد على عدد من الفرسان بلغ عددهم نحو 900 ألف فارس، منهم 80 قائداً (تحت قيادة كل خان نحو 10000 فارس)، وبلغت حصة إقطاعات هؤلاء أكثر من 6 ملايين روبية، أما الفئة الثانية فهم الولاة، فحصة كل منهم من الإقطاعات تعادل نحو 400-480 ألف درهم، والفئة الثالثة من القادة حصة كل منهم من الإقطاعات نحو 240-320 ألف درهم، أما المرافقون للملك فكان عددهم نحو 10 آلاف، والخدام نحو 10 آلاف خادم، والعبيد التابعين له نحو 200 ألف عبد، وكانت حصة الجندي من الإقطاعات تعادل 4-8 آلاف درهم، أما في الصين فمنحت الدولة إقطاعات للعسكر دخلها الشهري 80 درهم فضي إضافة السكن والألبسة والأغذية والخبز، أما القضاة فكان لكل قاضي إقطاعة، تتراوح حجم الأقطاعة بين 1-50 قرية تعطي الواحدة منها محاصيل تصل قيمتها آنذاك إلى 240 درهم (القلقشندي، مجلد 5، ص85-95)

ثانياً-تحول أدواروووظائف المدن

مع حلول نظام الإقطاع العسكري للأرض مقابل الخدمة في العصر المملوكي، بدلاً من جمع الضرائب، حدث تحول مهم في أدوار المدن العربية الوسيطة؛ من مدن صناعية وتجارية إلى مدن وظيفتها الأساسية الإدارة التي تعتمد على الضرائب الزراعية القادمة من الريف، للإنفاق على الجهاز الإداري الأساسي. إذ قدم الريف 80% من مصادر دخل الدولة لإطعام الجيش والعاملين في الإدارة الحكومية، وحدث هبوط عام في الأداء الاقتصادي للمدن في الإنتاج الصناعي والعمل التجاري، بسبب خروج قسم كبير من هذا الفائض الزراعي الذي يتم تحصيله بطرق غير اقتصادية على شكل ضرائب، ليتم استهلاكه من الضباط والعسكر بشكل مباشر، دون أن يمر عبر دورة الحياة الاقتصادية في المدينة، أو دورة التبادل السلعي، مما ترك أثره المباشر على النشاط التجاري وعلى مستوى القدرة الشرائية لسكان المدينة. ولنأخذ مدينة حلب نموذجاً لمدن المراكز الصناعية التجارية، فعندما خضعت للمماليك؛ كانت مصادر دخل المدينة في القرن الثالث عشر الميلادي من الضرائب 7 ملايين درهم وكانت موزعة على النحو التالي:

1- الضرائب من العمل الحرفي 8.6%
2- ضرائب الزراعة التابعة للمدينة نحو 10.6%
3- العشور من التجارة 32.2%
4- ضرائب زراعية من الأرياف التابعة إدارياً للمدينة 49.6%

كانت الأرياف التابعة لولاية حلب تطعم في القرن الحادي عشر الميلادي نحو 70 ألف مملوك، وكان دخل الإقطاعة الواحدة يتراوح بين 10-15 ألف درهم (متز، 1973)، وتراجع الأداء الاقتصادي لولاية حلب، فانخفض عدد الإقطاعات في حلب بين القرنين الحادي عشر والثاني عشر الميلادي من 70 إلى 13 ألف إقطاعة (كرد علي، خطط الشام، المجلد الأول، ص73-74). هذه الولاية كانت من أغنى ولايات الشام، فقد ترك والي حلب المتوفى في نهاية القرن الثالث عشر، في خزينته النقدية والعينية ما لا يتجاوز 600 ألف دينار (ابن القلانسي، 1908، ص209)، وهو مبلغ متواضع جداً بالنسبة لمداخيل الولاية في تلك الفترة، ولما يتركه الولاة أو التجار من ثروات. وفي دمشق كانت أكثر من 50% من النفقات في المدينة البالغة 2.72 مليون دينار يتم إنفاقها على العسكر (كرد علي، 1934 ص 183). وفي القاهرة بين القرنين الحادي عشر والثالث عشر الميلادي كانت نفقات الإدارة السنوية تتراوح بين 2-3 ملايين دينار (حصة الجيش منها نحو مليون دينار)، والأسطول البحري 660 ألف دينار (حسن، تاريخ دولة الفاطميين ص 563-567)، في حين قدر المستشرق آدم متز حجم الإنفاق الشهري على الإدارة في القاهرة بنحو 100 ألف دينار شهرياً؛ إضافة لعطاءات عينية من الأغذية والألبسة (متز، 1973)، فكانت رواتب الأطباء تتراوح بين 50-150 ديناراً شهرياً، والعاملين في خدمة المساجد رواتبهم تتراوح بين 10-13درهماً، وبلغ عدد المساجد في مدينة القاهرة في القرن الثالث عشر ميلادي كان نحو 8300 مسجد يُصرف على كل منها 12 درهماً شهرياً، وفي مدينة دمشق في العصر المملوكي ارتفع عدد المساجد بين القرنين الحادي عشر والرابع عشر من 241 إلى 500، أُنفق عليها شهرياً نحو 25 ألف دينار (كرد علي، الخطط، ج6، ص64). مع أن الوقف في مصر بدأ في وقت مبكر، لكن مع ظهور الأيوبيين في السلطة في القرن الثاني عشر نشطت عمليات الوقف للأراضي والعقارات وبناء المساجد والمدارس، وبلغ حجم الوقف في نهاية العصر المملوكي شأناً عظيماً، فكانت 40% من أراضي مصر موقوفة (الأمين، ص59-61). 1- انهيار نظام الإقطاع والتحول إلى جمع الخراج عن طريق الضمان: بدأ نظام الإقطاع العسكري المملوكي بالتفكك في مرحلة الدولة البرجية، ففي حين كان المماليك سابقاً يقومون بمسح الأراضي الزراعية وتسمى هذه العملية (الرّوْك) حيث تتم إعادة توزيع الإقطاعات لمعرفة عدد المستحقين للإقطاعات وحجمها، ويتم نقل أصحابها إلى مناطق جديدة حتى لا يزداد نفوذهم في المناطق التي يسيطرون عليها، ويتم إعطاؤهم إقطاعات مشتتة في أماكن متعددة، فمع بداية عام 1345م بدأ يظهر نظام (الحماية)، فيلجأ بعض أصحاب الإقطاعات من الأمراء الصغار إلى من يحمي إقطاعاتهم من الأمراء الكبار ويفرضون على

الفلاحين ضريبة جديدة هي الحماية، لكن النظام الإقطاعي بدأ منذ عام 1352م بالتفكك، فأصبح بعض الأمراء من أصحاب الإقطاعات يبيعون حصتهم من الإقطاع للتجار أو المهيَّسين (المهيس) لقاء مبلغ من المال يتم الاتفاق عليه مسبقًا، وأخذ المهيسون يطوفون في الولايات والأجناد للترويج لمن يرغب بالتنازل عن إقطاعاته مقابل أخذ (المهيس) نسبة 10% من عائدات الإقطاعة (المقريزي، الخطط، ج2، ص144). مهدت هذه الطريقة إلى تفكك نظام الإقطاع وعودة نظام (ضمان الخراج) في مصر في القرنين الثالث عشر والرابع عشر الميلاديين، حيث يتم بيع الخراج على شكل صفقات للتجار تتم مقابل أن يدفع الضامنون قيمة الضمان نقدًا للخزينة وبشكل مسبق، لا بل كانوا يقدمون شروطًا تشجيعية إذ يأخذ الضامن على عاتقه نفقات صيانة أو إصلاح مشاريع الري أو ما عرف بضريبة الجسور؛ وهذه النفقات كانت تدفعها الخزينة سنويًا من حسابها للأشخاص الذين يقومون بهذه الأعمال، أو كانت تدفع للفلاحين الذين يقومون بها بأنفسهم لقاء أن تعفيهم بمقدار هذه القيمة من الضرائب المتوجبة عليهم (المقريزي، كتاب الخطط، مج1، ج1، ص127). وقد لجأ الضامنون من التجار أو رجال الدولة أو الموظفين إلى الصيارفة للحصول على الأموال، وأشرفت الدولة على الصيرفة وحددت النسبة التي يستحقها الصيرفي بنحو 3% من قيمة القرض (ابن إياس، بدائع الزهور، مج1، ج2،ص621)

كانت المسؤولية في القرية جماعية عن جمع وتسديد الضرائب المستحقة عليها للخزينة، كما هو الحال في مصر في القرن الرابع عشر (عاشور، 1959، ص16). وقد اختلفت ضريبة الأرض في مصر من قرية إلى أخرى حسب خصوبة الأرض، كما تشير بعض البرديات المصرية التي تعود للقرن الرابع عشر الميلادي، وتراوحت على الأرض المزروعة حبوباً من 1-3 دينارات للفدان (غروهمان، 1955) إضافة إلى خراج الأرض الذي تراوح بين 15-20% من محاصيل وغلال الأرض (حسن، 1972). أما حجم العشور التي كانت مفروضة على الإقطاعات المملوكية فقد بلغت في أواسط القرن الرابع عشر في مصر نحو 160 ألف إردب من الحبوب (المقريزي، 1939، مجلد1، ج2، ص844). ومن المعروف أن غالبية أراضي مصر كانت أراضي خراجية مفتوحة تعود لخزينة "الدولة" (عدا الإسكندرية).

ثالثاً-نظام الحكم والوظائف الإدارية

استعان المماليك في بداية عهدهم بمجلس شورى، فكان السلطان يدعو لهذا المجلس بشكل دوري أو استثنائي عند الضرورة للتشاور معهم في أمور الحرب والسلم والتعيينات لرجال الدولة، وضم مجلس الشورى الأتابك (قائد الجيوش) والخليفة العباسي والوزير والقضاة من المذاهب الأربعة وكبار الضباط وعددهم 24 أميراً من أمراء المئتين. صحيح أن القرار النهائي كان للسلطان، لكنه يأخذ برأيهم قبل أن يبت في المسائل، وأصبح رجال الإدارة في الدولة المملوكية بغالبيتهم من العسكر باستثناء الكتاب ومن يمسكون الدفاتر في الدواوين.

1. مجلس الشورى (الخاصكية):

استعان السلطان بمجلس من المساعدين كانوا يعرفون في عهد ابن قلاوون بالخاصكية، الذين يجلسون معه في القاعة الذهبية، وضم المجلس كبار الأمراء المماليك مثل:

أ- نائب السلطان: ومهمته توزيع الإقطاعات على الجيش وتعيين الموظفين، وتوزيع المراسيم والمنشورات السلطانية على رجال الدولة، وتفقد تنفيذ القوانين، والركوب على رأس الجيش في الاحتفالات والمواكب الرسمية.

ب- الأتابك: (الأب بك - السيد) هو القائد العام للجيش.

ج- نائب الحضرة: نائب الغيبة، وهو ينوب عن السلطان.

إضافة إلى الخليفة العباسي والوزير وولاة الأقاليم والمحتسب ووالي القاهرة.(حسن، 1967، ص30-35)

2. الوظائف العسكرية ويرأسها 24 أميراً وأهمهم:

أمير كبير نائب السلطان، أتابك العسكر، أمير مجلس، أمير سلاح، أمير آخور كبير، صاحب الحجاب، بالإضافة إلى أرباب الوظائف العشر وهم: الخازندار الكبير، حاجب ثان، شاد الشراب، أمير الطبلخانة، أمير دوادار ثان، رئيس النوبة، أمير آخور ثان، محتسب، خازندار ثان، والي، وآخرون.

3. الوظائف الدينية: تحدث ابن إياس الذي عاصر دولة المماليك عن الوظائف الدينية التالية: (قاضي القضاة، كاتب السر، ناظر الجيوش، رئيس ديوان الجيش، ناظر الخزائن الشريفة، الحوالي، كاتب السر، ناظر الإسطبلات، ناظر الدولة، ناظر ديوان الخاص، ناظر الذخيرة، ناظر الزردخانة، ناظر ديوان المفرد، ناظر الأوقاف، ناظر ديوان الأحباس، ناظر ديوان جيش الشام) (ابن إياس، ج2، ص30-35).

4. الوظائف المدنية: وأهمها وظيفة الوزير، ويليه الأستادار وهو كبير المسؤولين عن الدواوين ومهمته الإشراف على الدواوين وهي عديدة (ديوان المالية، ديوان الخاص، ديوان المفرد (الأجور: الجامكية) للخاصكية وتوزيع العطاءات العينية من العلوفة والكسوة)، ثم الخازندار، واستادار الصحبة وهو مسؤول عن دواوين (ديوان الأحباس، ديوان المرتجع، ناظر بيت المال، ناظر خاص للأملاك السلطانية).

5. الدواوين: وهي موجودة في المركز وفي مركز كل ولاية وأهمها: ديوان الإنشاء والرسائل (مسؤول العلاقات الخارجية)، ديوان النظر (مسؤول المالية)، ديوان الخاص (البلاط)، ديوان الإقطاعات، ديوان الأحباس (الأوقاف) (حسن، 1967،ص275-276)

رابعاً-التعليم وتطور العلوم في العصر المملوكي

لقد اهتم المماليك البحرية بالتعليم بإنشاء المدارس والمكتبات، فكان على سبيل المثال في عام 1276م في دمشق 86 مدرسة، ومن أهم المكتبات التي ما تزال معروفة إلى يومنا هذا (المكتبة الظاهرية) نسبةً للظاهر بيبرس، وفي حلب 50 مدرسة، وأنشأوا الخوانق والروابط وهي مدارس داخلية، فكان عددها في دمشق 350 مدرسة منها 21 رابطة، وفي حلب 150 مدرسة منها 3 روابط.(ziade,90)

كما شهدت هذه المرحلة تطورا في العلوم النظرية والفقهية، فقد أبدع عبد العزيز بن عبد السلام (توفي 660هـ/1261م) بابا جديدا من أبواب الفقه هو (باب المقاصد) بترجيع الفقه الإسلامي كله إلى اعتبار المصالح ودرء المفاسد، وذلك في كتابه «القواعد الكبرى»، كما وضع ابن قيم الجوزية (توفي 751هـ/1350م) أول كتاب في (التنشئة الاجتماعية) تناول تربية الإنسان من المهد إلى اللحد بشكل تخصصي وموسع، وهو «تحفة المودود بأحكام المولود». وفي تأليف المعاجم اللغوية وضع ابن منظور (توفي 711هـ/1311م) أكبر معجم لغوي ظهر في الأزمنة الماضية وهو «لسان العرب»، وفي تراجم العلماء العميان كتب خليل بن أيبك الصفدي (توفي 764هـ/1362م) أول مؤلف في تراجم مشاهير علماء الأمة العميان وهو «نكت الهيمان في نكت العميان»، كما وضع عبد القادر بن محمد القرشي (توفي 775هـ/1373م) أول كتاب في طبقات فقهاء المذهب الحنفي، وهو «الجواهر المضيّة في طبقات الحنفية». وفي طرق تعليم المكفوفين وضع علي بن أحمد الآمدي (ت. عام 712هـ/1312م)، طريقة كتابة المكفوفين المصطلح عليها اليوم بلغة برايل. وفي علم التمويه والشيفرة أنجز علي بن محمد بن الدريهم (ت. 762هـ/1360م) كتاب «مفتاح الكنوز في إيضاح الرموز». وأنجز أحمد بن ماجد النجدي (ت.923هـ/1517م) في (علم الملاحة البحرية والسحائب الجنوبية الصغرى والكبرى)، ونسب الأوروبيون هذا الإنجاز لماجلان حينما أطلقوا عليها اسم سحب ماجلان، وفي علم لغة الحيوان كتب محمد بن موسى الدميري (توفي 808هـ/1405م) عن علم المشاركة والتكافل بين الحيوانات من خلال كتابه «حياة الحيوان».

في الطب اكتشف ابن النفيس (ت. 687هـ/1288م) الدورة الدموية الصغرى، وهو أول من قال إن الدم يُنقى في الرئتين، وأثبت أن قلب الإنسان ليس له إلا بطينان وليست ثلاثة كما كان يُظن قبله، ووصف لأول مرة معالجة كسل العين (الغطش) بتغطية العين السليمة، إلى غير ذلك من إبداعاته العديدة. وفي علم الكيمياء والجزيئات توصل أيدمر بن علي الجلدكي (ت. 762هـ/1360م) إلى قانون (النسب الثابتة في الاتحاد الكيميائي) وقرر أن المواد «لا تتفاعل إلا بأوزان محددة»، كما توصل إلى فصل الذهب عن الفضة بوساطة حمض النتريك، وهو أول من أبدع الكمامات في مخابر الكيمياء.

وفي العلوم التطبيقية، تمم صميم علي بن إبراهيم بن الشاطر (توفي 777هـ/1375م) أول ساعة ميكانيكية حلت محل الساعة الرملية، ونبغ الحسن الرماح (ت. 1295م) في صناعة الأسلحة والرَّعَّادات (الطوربيدات) المزودة بمحركات صاروخية سريعة تضرب السفن، وفي هندسة العمارة أنجز المهندسون تصاميم في غاية الروعة والجمال والإتقان، كالجوامع أو المدارس التي ما تزال ماثلة للعيان في القاهرة مثل: جامع الظاهر بيبرس، وجامع الناصر محمد بن قلاوون، وعدد كبير من المدارس والخَوانِق التي سُمِّيت بأسماء السلاطين ورجال الدولة المملوكية.(الشيال، 1966)

خامساً-السياسات الاقتصادية

إذا كانت دولة المماليك في بداية عهدها تتميز بالعصبية والقوة حسب مفهوم ابن خلدون، وتفرغت للجهاد وبناء الدولة وتطبيق الشريعة الإسلامية في الإدارة والضرائب وضبط النقد، والاهتمام بالصناعة والخدمات، وضبط التجارة في المدن، وتحفيز العلم بإنشاء المدارس ومؤسسات التعليم من خوانق وروابط، مما حفز العلماء على الإبداع والابتكار في العلوم الشرعية والعلوم الوضعية والتطبيقية، فإن الميل للترف والاستسلام للتمتع بمزايا السلطة في أواخر عهدهم، أدى إلى الصراع على الحكم ودفع الطامعين في السلطة إلى نشر الفساد وتخريب ما بناه السلف الأوائل من أمرائهم، مما أدى إلى ضعف الدولة اقتصادياً، فانتشر الفساد في الإدارة والغش في النقد والربا، وأصبحت أجلّ المناصب كالقضاء والوزارة والحسبة ومسك الدواوين تباع وتشترى، ويدفع فيها أثمان كبيرة، ليتم تعويضها بالتعسف والاحتكار لتجارة الأقوات والصناعات، والاختلاس وفرض الغرامات والإتاوات على الفلاحين وأصحاب المهن وعلى التجار، والإيقاع برجال الدولة لتحصيل الأموال الحرام منهم بالقوة، فدب الضعف في مفاصل الدولة؛ ولم تبق للسلطة هيبة، وأصبحت الفوضى تحكم الحياة السياسية والاقتصادية، مما آذن بانهيار الدولة، وكانت هذه أهم العوامل. هي:

1. في مجال الصناعة

ظلت الصناعة مزدهرة في العصر المملوكي حتى نهاية القرن الرابع عشر، وكانت عائداتها تنظم في ديوان الشريف، ويصل دخل الضرائب المفروضة على الحرف إلى 8000 دينار يومياً، وكانت أهم مراكز هذه الصناعة (دمشق، القاهرة، الإسكندرية، دمياط، تنيس، دبيق)،

وكانت منتجاتها تصل إلى الهند وأوروبا، إضافة إلى ذلك كانت صناعة الزيت والسكر رائجة، لكن بدأ تراجع الصناعة في مطلع القرن الخامس عشر، حيث لم يعد الأمراء المماليك يهتمون بها ويصرفون عائداتها دون توظيف الأرباح لتطويرها، كما ارتفعت أسعار المواد الأولية بسبب احتكار التجار، فقد ارتفعت أسعار النيلة (الأصبغة المستخدمة في النسيج)، فارتفعت أسعار الكتان الخام للقنطار من أقل من دينار إلى 12 ديناراً، وللنيلة من 35 إلى 45 ديناراً، مما أدى لارتفاع أسعار الأقمشة عام 1498م بنسبة 50%، وأصبحت الدولة تستورد العمائم والقمصان والألبسة من إيطاليا وبريطانيا لاسيما الجوخ الإنجليزي (الألبسة الصوفية)، وفي حين كانت مصر منتجة للسكر مع انتشار زراعة قصب السكر على دلتا النيل، وتنتج سنوياً نحو 114 ألف قنطار من السكر الأبيض من النوع الجيد، بدأت تتراجع هذه الصناعة مع استيلاء بعض الأمراء عليها وفرض ضرائب مرتفعة جداً على ترخيص المعامل الخاصة تصل إلى 100 ألف دينار، وتفرض ضرائب مرتفعة على التصدير، مما أدى لخراب هذه الصناعة، فمن أصل 58 معملاً كانت تعمل في القرن الرابع عشر لم يبق منها أكثر من 19 معملاً عام 1402م وأصبحت مصر تستورد السكر من أوروبا، كما تراجعت صناعة الزيت وأصبحت مصر تستورد الزيت من تجار البندقية (ضومط، 160-166)، كان سبب خراب الصناعة أيضاً اتباع السلطات المملوكية سياسات جمركية مدمرة للصناعة المحلية برفع ضرائب التصدير وتخفيض الضرائب الجمركية على تجار البندقية الإيطاليين من 4.5-2% في أواخر القرن الرابع عشر، لاسيما بعد ظهور الغش في ضرب العملات، فكان المماليك يستوردون النحاس والفضة من إيطاليا التي تحصل عليها من البوسنة وصربيا.

2. سياسة الاحتكار في التجارة الداخلية

بدأ بعض أمراء المماليك والسلاطين يشتغلون بالتجارة فاحتكروها، فاحتكروا تجارة الأغذية والمنتجات الصناعية لتصديرها للأسواق الخارجية الإيطالية؛ وعرفت تجارتهم الداخلية باسم (تجارة الخاص)، إذ احتكروا كثيراً من السلع التجارية مثل: القمح والسكر والملح والزيت والقطن والبهار والفلفل والفحم والكبريت، وأشرفوا على تسويقها وتحديد سعرها، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع باهظ في أسعار تلك السلع، وارتفعت الأسعار ارتفاعاً كبيراً (ابن خلدون، المقدمة، ص182-183).ويشير المؤرخ الفلسطيني لتلك الفترة (العليمي) لاحتكار تجارة الزيت وطرحها بأسعار مرتفعة على التجار ومعامل الصابون بين عامي 1490-1494، فتم بيع قنطار الزيت بنحو 15 ديناراً، وكانت خسارة صناع الصابون كبيرة وبلغت 65%، وحدث ذلك في كل من الخليل والرملة وغزة والقدس، وطُبِّق هذا القرار على اليهود والنصارى، فأُجبر التجار في القدس والخليل على أخذ 1200 قنطار من الزيت بالسعر المفروض، وقدره 15 ديناراً مع زيادة دينار إضافي ضريبة للعاملين.(العليمي،1973)

في حلب تم احتكار أهم صناعة وهي صناعة الصابون، وأُجبر أصحاب المصابن والتجار عام 1471م على بيع ما لديهم بأبخس الأسعار (ابن الجيعان، 1984، ص70)، ومن الشواهد في دمشق سنة 1439م احتكار أحد الأمراء اللحوم بشرائه جميع الأغنام المتوفرة في الأسواق، وأصبح يتولى أمر الذبائح، فنتج عن ذلك ارتفاع في أسعار اللحوم حتى بلغ ثمن الرطل الواحد 8 دراهم بعد أن كان 2.5 درهم، مما أدى لارتفاع الأسعار إذ ارتفع سعر قنطار اللحم بمعدل ثلاثة أضعاف ما كان عليه قبل الاحتكار (ابن إياس، بدائع، ج2، ص222). لقد جرى تعطيل أهم وظيفة شرعية ومدنية في المدينة وهي سلطة المحتسب الذي بدا بلا حول ولا قوة، واضطر بعضهم للانخراط في الفساد كما حصل لمحتسب دمشق عام 1397م؛ الأمر الذي أغضب أهل دمشق فرجموه بالحجارة حتى الموت.(ابن الفرات، 1938،مجلد 9،ج2، ص462)

لقد أدّت العوامل الخارجية المتمثلة بالحروب أيضاً دورها في الأزمة الاقتصادية، إلى جانب السياسات الاقتصادية كالاحتكار والغش في النقد، فقد تعرضت بلاد الشام في سنة 656 هـ/1258م إلى عدوان تتري همجي ألحق بها دماراً كبيراً، مما أدى إلى ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية كالقمح والشعير، فوصلت الأسعار في مدينة مكوك القمح (4.5 كغ) نحو 100 درهم، والشعير مكوك 60 درهماً، ووصل سعر البطيخة الخضراء 30 درهماً (النويري، ج30، ص43).

3. احتكار التجارة الخارجية (تجارة الليفانت: Levant)

انتشر مصطلح تجارة (الليفانت) في الأدبيات الاقتصادية الغربية للتعبير عن العلاقات التجارية بين المدن الإيطالية في شمال البحر المتوسط وبين مدن جنوب وشرق المتوسط، وهو مفهوم يختلف عن اسم الشركة الإنكليزية (Levant.com) شركة بلاد المشرق لتجارة الجوخ التي تأسست في حلب عام 1580م، حيث بدأ المماليك بوقت مبكر يهتمون بالتجارة الخارجية مع المدن الإيطالية، والتحول في الزراعة والصناعة نحو التصدير، وكان عماد صادراتهم من سوريا القطن والتوابل (الفلفل) وواردتهم من هذه المدن النحاس والذهب والفضة، وبقيت هذه التجارة مزدهرة طوال الفترة بين 1370-1497، قبل اكتشاف رأس الرجاء الصالح عام 1498م وتحول طريق التجارة الأوروبية عن شرق وجنوب البحر المتوسط.

كانت فروق أسعار البهار بين أسواق الشام ومصر والأسواق الإيطالية قد شجعت المماليك على هذه التجارة، ودفعت بعض الشركات التجارية الإيطالية مثل شركة غوستنيان إلى فتح مكاتب تصدير في دمشق، مستفيدة من فروق أسعار البهار بين دمشق وفينيسا، فكان حجم تجارتها قد وصل في عام 1417م إلى 4332 دوقة، ولديها ربح صاف بنسبة 28% (Ashtor,1983,p.340.) ومن الأسباب الأخرى تدفق العملات الذهبية من الذهب أو الفضة للأسواق فكانت الدوقة/الدينار، التي كان يطلق عليها في العصر المملوكي الدينار (الأفرنتي) وفي العصر لعثماني الدينار (البندقلي) وهو دينار حافظ على ثبات وزنه من الذهب ويزن 3.94 غرامات)

كانت مدينة حلب من أهم مراكز تجارة البهار، حيث بلغت قيمة مبادلاتها التجارية مع المدن الإيطالية نحو 302 مليون دوقة سنوياً (Heyd, pp.452-454). كانت قوافل تجارة البهار التي عُرفت بالكارمية تعبر الصحراء إلى حلب، ويصل حجم القافلة إلى 7 آلاف جمل محملة بالبهارات، والكارمية هم تجار كبار للبهار وصلت ثروتهم إلى مليون دينار، كانوا ينقلون البهار من الهند والحبشة والسودان إلى أسواق المنطقة، ولديهم أسطول بحري ومستودعات تخزين في مدينة قوص المصرية، وقد استغلوا الطلب على البهار وأغرقوا أسواق اليمن (تعز وعدن) واستغلوا مواسم الحج لإغراق أسواق مكة والمدينة وجدة بهذه البضاعة، وبقيت تجارتهم مزدهرة حتى عام 1425م (ضومط، ص214-215) إلى جانب حلب كانت دمشق تصدر البهارات إلى فينيسيا بين عامي 1475-1485م من 2-6 آلاف قنطار، ومن القطن صدرت دمشق إلى فينيسيا بين عامي 1475-1485م من 2515-4240 دوقة بين عامي (Ashtor,pp.465-470)

بلغ المتوسط السنوي لحجم التجارة المملوكية مع المدن الإيطالية 1395-1398م بين 0.85 -1مليون دوقة، وارتفع في ثلاثينيات واربعينيات القرن الخامس عشر ميلادي إلى 1.8 مليون دوقة إيطالية(Ashtor,1983,pp. 328-329)

كانت أهم موانئ التجارة مع المدن الإيطالية في العصر المملوكي هي الإسكندرية وبيروت، وقد نشطت التجارة لهاتين المدينتين مع فينيسا، فارتفع حجمها الإجمالي بين عامي 1382-1394م من60-330 ألف دينار، ثم انخفض نهاية القرن الرابع عشر إلى 180 ألفاً لكل من المدينتين وفي عام 1401م ارتفع إلى 302 ألف دينار للإسكندرية وانخفض على أقل من 65 ألفاً لميناء بيروت(Ibd.p.181) ونشطت هذه التجارة في القرن الخامس عشر كما هو موضح في الجدول (2) لترتفع بشكل تصاعدي وتبلغ ذروتها عام 1452م وتصل إلى 729 ألف دينار لميناء الإسكندرية و715 ألف دينار لميناء بيروت.

جدول رقم (2) حجم التجارة بين فينيسيا بالألف دينار

	1404	1405	1413	1421	1423	1426	1429	1436	1446	1452
الإسكندرية	118	339	522	335	521	779	1176	520	744	729
بيروت	108	331	301	665	643	632	-	552	717	715

Ashtor,A..Levant Trade in the Later Middle East Ages, 1983,New Jersey, p.262,319-320

4. التبادل العيني في التجارة الإيطالية

تشير المصادر إلى وجود شكل من التبادل العيني في تجارة الليفانت، فكان التجار الطليان يدفعون مقابل البضائع التي يشترونها 50% من قيمتها عيناً يبادلونها بسلع وبضائع أخرى، و50% نقداً (اسكندر، 1957، ص39-40). وكان المماليك يستوردون المعادن من فينيسيا، وعلى نحو خاص النحاس الذي استخدم في ضرب الفلوس. فقد أورد آشتور بيانات عن حجم التجارة العينية والنقدية بين مدينتي الإسكندرية وبيروت ومدينة فينيسيا، فقد بلغ حجم البضاعة العينية عام 1472م من الإسكندرية 200 ألف دوقة، وارتفع في عام 1480م إلى 282 ألف دوقة، وبين عامي 1495-1496 من 80 إلى 150 ألف دوقة عيناً، وانخفضت عام 1498م إلى 80 ألف دوقة. (Ashtor,1983,p.477)

سادساً-الأزمة الاقتصادية وعوامل تفكك النظام المملوكي

لقد نجم عن هذه السياسات الاقتصادية الاحتكارية في الدولة المملوكية، نتائج لم تكن في الحسبان، كان لها دور كبير في تفاقم الأزمة الاقتصادية وانهيار النظام المملوكي،كان من أهم نتائج هذه السياسات الاقتصادية، ظهور دور رأس المال الربوي في نشر الفساد في الدولة وأزمة التضخم النقدي، التي استفادت منها القوى الخارجية بإملاء شروط تجارية وجمركية على حكام مماليك أدت لخراب الصناعة في المدن.

1- دور رأس المال الربوي-التجاري في الفساد الإداري

أدى رأس المال الربوي-التجاري دوراً سلبياً في نشر الفساد في مفاصل الدولة، وقد بدأ هذا الدور في العصر العباسي الثاني مع ضعف الدولة العباسية وهيمنة الموالي والفرس على مفاصل الدولة، فأصبحت المناصب في الدولة تباع وتشترى، وقد أشار بعض مؤرخي تلك الفترة وهو ابن طباطبا، إلى دفع بعض الوزراء مبلغ مليوني دينار للحصول على منصب الوزارة في القرن التاسع (ابن طباطبا، ص258)، ونتيجة لكثرة الفساد والمصادرات تم إحداث ديوان خاص عُرف باسم (ديوان المصادرات) الذي يهتم بأمور مصادرة الرشاوى والسرقات لكبار موظفي الدولة، وكان الربا والفساد وشراء المناصب على نطاق واسع وأدى لحدوث مجاعات وكوارث مخيفة في العصر الفاطمي في فترة الحاكم بأمر الله (996-1021م)، ويذكر مؤرخ ذلك العصر ابن أيبك نقلاً عن ابن خلكان أن قائد الجيش في العصر الفاطمي شاهنشاه بدر الدين الجمالي مسك الوزارة لمدة عشرين عاماً بين 1074-1094م وترك عند وفاته ثروة كبيرة جداً وصلت قيمتها إلى 600 مليون دينار ونحو 270 ألف أردب قمح ونحو 75 ألف ثوب من الحرير والديباج إضافة إلى الجواهر الثمينة.(ابن ايبك ،1961ن ج6، ص486) كان الفساد من أهم عوامل سقوط الدولة الفاطمية، ورغم الإصلاحات الاقتصادية في العصر الأيوبي لضبط الأسعار وأوزان العملات وأسعار النقد، ففي العصر المملوكي عادت هذه الظواهر من جديد في عصر دولة المماليك البرجية، بظهور الغش في النقد وارتفاع الضرائب وفرض الإتاوات والمغارم على الناس وتفشي الرشاوى وانتشارها على نطاق واسع، فظهر ديوان خاص لتحصيل الغرامات من الفاسدين هو ديوان (المحصل الخاص للسلطان)، واحتكر هذا الديوان

الإشراف على الأمور الاقتصادية في الدولة من جمع الخراج وبيع الصفقات، والإشراف على الحياة الاقتصادية في المدينة كالتجارة والعمل الحرفي، وكانت هذه الوظيفة الرفيعة المستوى، التي لا يكافئها سوى وظيفة الوزير في العصر العباسي، قد أدت لاحتكار تجارة الدولة، ومصادرة موظفيها وسجنهم، وسحب أملاكهم والإيقاع بهم والوشاية أمام السلطان، وحسب ما أورد المقريزي من أخبار وحوادث عصره، أن أحد هؤلاء وكان يدعى النشو توصل إلى وظيفة (المحصل الخاص للسلطان) في القرن الرابع عشر الميلادي، وكان من أصل يهودي تظاهر بالإسلام ليصل إلى هذا المركز، واتبع النشو سياسة فظيعة جدًا، فكان يبدي حرصه الزائد على أموال السلطان ومصلحة ديوان السلطان الخاص.؟! فكان يشي لا فقط بالموظفين الكبار ويصادر أموالهم، بل بكل من يخالفه من الأمراء في الولايات والموظفين والتجار، ويدعي أنهم حصلوا على الأموال بطرق غير شرعية عن طريق احتكار تجارة بعض السلع، وكان هو نفسه قد احتكر تجارة جميع السلع كالخشب والنحاس والذهب والفضة والمنسوجات والألبسة والقمح والفاكهة في أسواق المدن، واستعان بأخوته وأقربائه في صفقاته، وقد استخدم أساليب فظيعة في التعذيب لتحصيل الأموال ويوقع بالولاة والقضاة والمحتسبين الذين يعارضونه، وقد صادر أمير الهنسا في الصعيد القبلي ابن زعزاع وحصل منه على 10.5 مليون درهم، وكان يحتكر تجارة الذهب فألزم دار الضرب بشراء الذهب منه بضعف القيمة، مما أدى لفساد النقد وانخفاض القيم الشرائية للنقد وارتفاع الأسعار، فارتفع سعر القمح من 10 إلى 25 درهما للأردب ووصل إلى 30 درهماً، ووصلت الأسعار حداً بالغاً في عام 838هـ للقمح 40 درهما والشعير 28 درهما والفول 32 درهما للإردب، وقد أدى ظلم وجشع النشو لترك الفلاحين الأراضي بسبب رفع الضرائب من قبل المحصلين، وترك عدد كبير من التجار التجارة بسبب تعسفه وظلمه، مما أدى لثورة العامة في القاهرة فخرج الناس مع الأطفال والنساء ليلاً بالشموع إلى شوارع القاهرة ورفعوا المصاحف وهم يصيحون ويضجون بالدعاء عليه وتخليصهم من ظلمه والقبض عليه، وما أن تم كشف أمره وزيفه والإيقاع به عند السلطان، حتى تمت مصادرة أملاكه والأموال التي جمعها بأساليبه الدنيئة القائمة على الربا والاحتكار والتعسف والظلم، فبلغت ثروته من الأموال والجواهر الثمينة والألبسة الفاخرة والأحجار الكريمة ما بين 12 و 15 مليون دينار ذهبي، وهي قيمة تعادل مجموع خراج مصر لسنة كاملة، إضافة إلى موجودات مستودعاته الخاصة من الحبوب التي بلغت نحو 200 ألف أردب من القمح. وكان في الشام وحلب رجل تابع للنشو وينافسه، هو لؤلؤ الذي كان ظلمه يقع على الموظفين والتجار فيصادر ممتلكاتهم، مما دفعهم ليتقوا شره بدفع الرشاوى (البرطيل) له. وفي حمص كان أحد أعوانه، مسؤول الديوان (شاد الدواوين) سنجر، الذي استغل منصبه لجمع ثروات كبيرة متبعًا سياسة مماثلة للنشو في الظلم والفساد وخراب البلاد والعباد (المقريزي، 1939، مجلد 2، ج2، ص360). ومن الشواهد الأخرى أن علي بن أبي الجود كان في عام 909هـ/1503م طاغية مستبد وأصبح مسؤولًا عن الأوقاف ورئيسًا للديوان (ناظر بيت المال) فاحتكر السلطة مقابل تقديم 12 ألف دينار شهريًا للخزينة، فألحق الظلم بالناس بتحصيل الضرائب غير المفروضة على التجار ووصل ظلمه إلى الثغور المصرية مثل دمياط والإسكندرية وجدة بفرضه الاتاوات والمكوس ومصادرة أموال التجار (ابن إياس،1960، ج2، ص45-46)

هكذا تراجعت مداخيل الدولة في أواخر العهد المملوكي، وأصبحت الخزينة في حالة عجز وتحتاج إلى ما لا يقل عن 280 ألف درهم في الشهر (تعادل 160 ألف دينار) بعد أن كانت وافرة في زمن الظاهر بيبرس وبلغت نحو 12 مليون دينار وهي قيمة مساوية لما كانت عليه في عهد الخليفة عمر بن الخطاب وفي عهد معاوية (ابن إياس، ج1، ص66)

2- أزمة التضخم النقدي

بدأ النقد الأوروبي من الذهب والفضة يتدفق بكميات كبيرة على أسواق المدن المملوكية، ويتم استيراد النحاس بكميات كبيرة من إيطاليا لخلط العملات، وبدأ الغش في النقد؛ إذ يتم خلط الدراهم الفضية بالنحاس في ضرب العملات، مما أدى إلى تراجع مستمر في سعر الدراهم مقابل الدنانير الذهب. وكما يذكر المؤرخ لتلك الفترة أبو شامة، فقد حدثت أزمة نقدية أدت إلى رفع أسعار جميع السلع من مأكل وملبس سنة 658هـ/1259م، فقد وصل سعر رطل الخبز إلى 1.5 درهم، ورطل اللحم إلى 5 دراهم، والجبن إلى درهمين، وأوقية الثوم إلى درهم، ورطل العنب إلى درهمين. وقد روج الفرنجة الدراهم المغشوشة المعروفة بـ (اليافية)، حيث احتوت كل مائة منها على خمسة عشر درهماً فضة فقط، والباقي نحاس، وكان هناك فائض كبير من العملات المغشوشة الزائدة عن الحاجة، مما دفع السلطات المملوكية لتغيير العملات والسكة باستمرار وتقليل العيار الأساسي للنقد (أبو شامة، 1974، ص211) ولكي تحافظ السلطة على استقرار التعامل بالدرهم، عملت على تغيير نسبة الفضة، ففي ربيع الأول 815هـ/ حزيران (يونيو) 1412م، سك الأمير (نوروز) بدمشق دراهم جديدة، رفع نسبة الفضة فيها إلى 50%، والنصف الآخر نحاسًا، لكن بقيت الدراهم التي تحتوي على 10% من الفضة والباقي نحاس متداولة، مما أدى إلى ارتفاع أسعار الذهب من 5 إلى 25 درهماً لكل دينار (ابن الصيرفي، نزهة النفوس، ج3، ص24)

ويشير المستشرق (آشتور) إلى ارتفاع أسعار العملات في الدولة المملوكية في تلك الفترة بسبب خلط النحاس في الدراهم التي ارتفعت بين عامي 1388-1458 من 30-460 درهم للدينار كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم(1) قيمة الدينار بالنسبة للدرهم في العصر المملوكي بين عامي 1388-1458 م

السنة	1388	1402	1405	1410	1412	1420	1440	1452	1456	1458
درهم	30	65	150	220	240	230	285	320	360	460

Ashtor,A.Histoire Des Parix Et Des Salaires Dans L orient Medieval,1969,Paris,pp.277-287

هكذا حلت الفلوس النحاسية محل الدراهم، وأصبحت الفلوس يُنادى عليها في السوق لبيعها بالميزان، بثمن 3 دراهم للرطل وأحياناً 2 درهمين، فترتفع الأسعار وتُباع البضائع بسعرين في عام 918هـ؛ بسعر الفلوس الجديدة وبسعر الفلوس القديمة - كما يقول المؤرخ المقريزي - مما أدى لخسارة الناس نحو ثلثي أموالهم، وبيعت لهم البضائع بثلاثة أضعاف (المقريزي، السلوك، ج2، ص308). وكلما زاد الغلاء يضج الناس فيأمر السلطان بضرب فلوس جديدة بقيمة 3 دراهم لكل رطل (المقريزي، كتاب السلوك، ج2، ص206). ثم انتقل الغش إلى الدنانير الذهبية، وتم إنقاص وزنها أو التلاعب بعيار الذهب كما حصل في دمشق مما أدى لتغير سعر الدرهم إلى 25 درهماً للدينار بعد أن كان 20 درهماً (المرجع السابق، ص 320). هكذا فقد الدينار الذهبي في العهد المملوكي قيمته وتم إنقاص وزنه في عام 1398م من 4.25 إلى 3.5غ ذهب، وحدثت فوضى في أسعار الصرف، مع رواج الدراهم المغشوشة فانخفض سعر الدرهم المتداول في التجارة الداخلية بين عامي 1402-1404م من 65 إلى 100 درهم للدينار ووصل في عام 1420م إلى 230 درهماً (ضومط، ص274).

إن ظهور الاحتكار في التجارة والتعسف والغش في النقد المضروب، أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري وتفشي الرشاوى وارتفاع معدلات الفقر مع ارتفاع حجم الضرائب الزراعية على الفلاحين، مما أدى إلى هجر الفلاحين للأرض وانخفاض نسبة المساحات المزروعة، وانعكس ذلك مباشرة على انخفاض عدد السكان. وقد ظهرت بوادر الأزمة في العصر المملوكي في أواخر القرن الحادي عشر مع عدم الاستقرار وتجاذب السلطة بين أمراء المماليك والانقلابات العسكرية؛ حتى لم يبق من السلطة سوى الاسم، وهي ذات الأزمة التي أصابت السلطة العثمانية في مرحلة ما قبل الإصلاحات، بل تحول طرق التجارة العالمية عن منطقة الشرق الأدنى بعد اكتشاف رأس الرجاء الصالح وسيطرة البرتغاليين على التجارة العالمية، فحرمت دولة المماليك من مصدر هام للحصول على المعادن الثمينة وعلى رأسها الذهب والفضة.

3- أثر السياسات الجمركية في انهيار الصناعة المحلية

من المؤسف القول إن الاحتكار في التجارة الخارجية دفع بعض أمراء المماليك لاسترضاء التجار الطليان بتخفيض الرسوم الجمركية على بضائعهم، ففي حين وقّع ولاة حلب معاهدة تجارة مع فينا عام 1207-1208م بتحديد التعرفة الجمركية على البضائع الداخلية والخارجية بـ 12% (Heyd, p.314)، وفي مصر كانت الضرائب في أواخر القرن الثالث عشر على الخشب 10% وعلى المواشي 12%، مما أدى إلى ازدهار الصناعات والتجارة. لكن منذ عام 1225م بدأت تظهر سياسات جديدة بتوقيع المماليك معاهدات جرى بموجبها تخفيض التعرفة الجمركية مع التجار الطليان، فقد وقع تومسينو فوسكارين معاهدة جديدة مع والي حلب لتخفيض الضريبة الجمركية إلى 6% على البضائع والمشتريات والأحمال من3-8%(Heyd.p.375) وفي عام 1344م وقع المماليك معاهدات تجارية مع تجار فينيسيا، فتم بموجبها خفض التعرفة الجمركية على البضائع الإيطالية من 4% إلى 2.5%، في حين تم رفع الضرائب على تصدير البضائع المحلية إلى 200%، وهو أمر مستغرب جداً. فقد خسر المماليك موارد كبيرة من عائدات الجمارك مع التجارة الإيطالية، وصلت قيمتها السنوية بين عامي 1398 و 1401م إلى نحو 900 ألف دينار (Heyd,1923,p.452)، مما أضر كثيراً بالصناعة المحلية التي كانت مزدهرة قبل هذا التاريخ، إذ تراوح عدد الأنوال العاملة في النسيج في مدينة الإسكندرية مثلاً بين 12 و 14 ألف نول، ثم انخفض بسبب التخفيضات الجمركية على البضائع الإيطالية والأوروبية ليبلغ في 1433م نحو 800 نول (آشتور،1985،ص391)

خاتمة

كانت هذه السياسات الاقتصادية المتمثلة بتخفيض الضرائب الجمركية على الواردات الأجنبية ورفعها على الصادرات المحلية قد أدت إلى خراب الصناعة والزراعة، إضافة إلى سياسة الاحتكار في الاقتصاد، والغش في النقد، من الأسباب التي عجّلت بسقوط دولة المماليك قبل أن يجهز عليها العثمانيون، فقد وصلت الدولة إلى حالة من الفوضى والضعف الشديد، ففي العقود الأخيرة من حكمهم بدأ الاعتماد على عبيد الشراء (الجلبان) البالغين الذين جُلِبوا وهم كبار كمرتزقة، لم يتربوا كما كان في السابق على الشريعة الإسلامية والفروسية وقيم الولاء، مما أدى إلى العبث والفوضى والانقلابات على السلطة مع غياب القانون، فلم يعد أحد يحترم القانون والشريعة الإسلامية وضاعت هيبة السلطان، وانتشر الفساد في جميع مفاصل الدولة، وعمّت الفوضى الحياة الاقتصادية والسياسية، وأصبح أمراء الجيش يتمردون ويستخدمون القوة والعنف لتحصيل الأموال، ويخلعون السلاطين الذين لا يقدمون لهم الأموال، وازدادت المغارم على التجار، وأفلس قسم كبير منهم والبعض الآخر ترك السوق، وأصبحت أجلّ المناصب التي تسهر على تطبيق القانون كالقضاء والحسبة تُباع وتُشترى، ونسي المماليك تراث الأجداد المؤسسين، وكان من السهل خلع الوزراء وشادّ الدواوين المسؤول عن الأموال أو (الخازن الخاص) والمناصب الأخرى، فبلغت الدولة طورها الأخير لتؤول إلى السقوط حسب نظرية ابن خلدون، ومن الملاحظ وجود تشابه كبير بين تجارب التاريخ الإنساني للنظم العسكرية التي عرفتها البشرية، في الانتقال من عسكرة الاقتصاد إلى نهج استبدادي في الحكم وهيمنة الدولة على الاقتصاد، ويقدم النموذج المملوكي مثالًا ساطعًا لهذه الحالة، فقد أدى العامل الخارجي المتمثل بالحروب الصليبية والمغولية دورًا في عسكرة الاقتصاد لخدمة الحرب، حيث ظهرت الحاجة لاستخدام موارد الدولة في الإنفاق على الجيش وظهور النخب الاقتصادية العسكرية من رجال الجيش، التي احتكرت الإدارة الحكومية

ليحل رجال السيف محل رجال القلم، فتضع هذه الصفوة من العسكر يدها على الاقتصاد وموارد الدولة، وتستخدم نفوذها لاحتكار الأنشطة الاقتصادية في الزراعة والصناعة والتجارة، ونظرًا لانعدام خبرتها في إدارة الاقتصاد، يصبح الصراع فيما بينها للاستئثار بالسلطة والثروة هو المحرك الأساسي لهذه الصراعات الداخلية، ويظهر دور رأس المال الربوي التجاري بشكل جلي وواضح في تمويل هذه النظم ونشر الفساد في الإدارة الحكومية، مما يؤدي لارتفاع الأسعار للمواد الأساسية في اقتصاد المدن، وظهور الفساد المالي بظهور الغش في النقد، وسك عملات جديدة لا تحتوي على كميات كافية من الذهب أو الفضة، فتنخفض قيم العملات والقوة الشرائية للنقد، مما يؤدي لاضطراب مستمر في الأسعار وارتفاعها بشكل مستمر، وخراب المصالح الاقتصادية وتراجع حصة الدولة من الضرائب ونقص موارد الخزينة لتغطية النفقات الحكومية، ولتعويض هذا النقص تلجأ الدولة لفرض ضرائب وغرامات جديدة واستبدال النقد وسك عملات جديدة برصيد أقل من الذهب، مما يؤدي لتفاقم الأزمة الاقتصادية التي تؤذن بانهيار الدولة اقتصاديًا، وقد تلجأ الدولة للاقتراض الخارجي الربوي ورهن اقتصادها للجهات الدائنة، كما حصل لاحقاً في تجربة محمد علي باشا في مصر وفي الدولة العثمانية في أواخر عهدها، وفي العصور الحديثة مع ظهور النظم العسكرية في الدول العربية والنامية، من هنا تكمن أهمية دراسة النموذج المملوكي لفهم أسباب ظهور هذه النظم وآليات عملها وأسباب تفككها.

المصادروالمراجع

- ابن ايبك الدوادراي، ابي بكر بن عبد الله(1961). كنز الدرر وجامع الغرر (الدرة المضية في أخبار الدولة الفاطمية)، تحقيق: صلاح الدين المنجد، ج6، القاهرة
- ابن الجيعان، بدر الدين، ت. 902هـ/1496م.(1984). القول المستظرف في سفر مولانا الملك الأشرف، أو (رحلة قايتباي إلى بلاد الشام، 882هـ/1477م)، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط1، جروس برس، بيروت
- ابن خلدون، عبد الرحمن.(1985).المقدمة، بيروت: دار الفكر.
- ابن الصيرفي، علي بن داود (ت 900هـ/1494م).(1970- 1973م). نزهة النفوس والأبدان في تواريخ الزمان، تحقيق: حسن حبشي، القاهرة، مطبعة دار الكتب
- ابن طباطبة، محمد بن علي الطقطقي.(1960). تاريخ الدول الإسلامية، بيروت.
- ابن عساكر، أبو القاسم علي بن حسن بن هبة.(1951). تاريخ مدينة دمشق، دمشق ج 1
- ابن الفرات، ناصر الدين (ت 807هـ/1404م).(1938). تاريخ الدول والملوك، تحقيق: قسطنطين زريق ونجلاء عز الدين، المطبعة الأمريكانية، بيروت، 1938م
- ابن القلانسي، بن حمزة .(1908).ذيل تاريخ دمشق، بيروت
- ابن إياس، محمد ابن أحمد الحنفي .(1982).بدائع الزهور في وقائع الدهور، مجلد2، ج1،الهيئة المصرية العامة للكتاب : القاهرة
- أبو شامة، شهاب الدين (ت.665هـ/1266م).(1974) تراجم رجال القرنيين السادس والسابع هجري المعروف بالذيل على الروضتين، ط2، دار الجيل، بيروت
- آشتور،إلياهو.(1985).التاريخ الاقتصادي والاجتماعي لبلدان الشرق الأدنى والأوسط، ترجمة:احمد عبلة؛ دمشق: دار قتيبة .(1976).
- حسن، علي إبراهيم.(1927). التاريخ العام للإسلام، القاهرة
- حسن، إبراهيم حسن.(1958). تاريخ دولة الفاطميين في المغرب ومصر وسوريا،(ط2).القاهرة.
- حسن، علي ابراهيم.(1967).تاريخ المماليك البحرية، ط3، القاهرة
- حسن، زكي محمد.(1937). كنوز الفاطميين، القاهرة
- الشيال، جمال الدين (1966) : تاريخ مصر الإسلامية، دار المعارف، القاهرة
- ضومط، خليل.(1980).التاريخ الاقتصادي و السياسي و العسكري لدولة المماليك(1422-1290م)، بيروت
- أبن مماتي، شرف الدين أبو المكارم .(1881).قوانين الدواوين، بولاق-مصر
- عاشور، أحمد سعيد.(1959).مصر في عصر المماليك البرجية، القاهرة
- عاشور، سعيد عبد الفتاح.(1963).أوربا في العصور الوسطى، ج 4،القاهرة
- عاشور، سعيد عبد الفتاح.(1965) . العصر المملوكي في مصر والشام، القاهرة
- العليمي، مجير الدين (ت 928هـ/1522م).(1973).الأنس الجليل بتاريخ القدس والخليل، دار الجيل، بيروت
- عيسى، شحاته.(1960). تاريخ القاهرة، القاهرة
- غروهمان، يه .أ. (1955)، البرديات المصرية،ج2، القاهرة
- القلقشندي، شهاب الدين أحمد أبو العباس بن علي.(1913-1918). صبح الأعشى في كتابة الإنشا، ،(12مجلد)، القاهرة

- كاهن، كلود.(1972). تاريخ العرب والشعوب الاسلامية، بيروت
- كرد علي، محمد.(1926).خطط الشام، مجلد 2،ج1،دمشق خطط الشام
- كرد علي، محمد.(1934). الإدارة الاسلامية، القاهرة
- الماوردي، علي بن محمد بن حبيب البصري .(1929). الأحكام السلطانية والولايات الدينية، القاهرة
- متز،آدم.(1974). الحضارة الاسلامية في القرن الرابع هجري أو عصر النهضة في الاسلام. ترجمة: محمد عبد الهادي ابو ريده، القاهرة
- المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر (1939).كتاب السلوك في معرفة الدول والملوك، القاهرة
- المقريزي، أحمد بن علي بن عبد القادر.(1959). المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار\ر، الشياح: لبنان
- النويري، شهاب الدين (ت 732هـ/1331م)(د.ت) . نهاية الأرب في فنون الأدب، نسخة مصورة عن طبعة دار الكتب، المؤسسة المصرية العامة، القاهرة

المراجع باللغة الأجنبية

- Ashtor,A.(1969).Histoire Des Parix Et Des Salaires Dans L orient Medieval ,Paris
- Ashtor,A.(1983).Levant Trade in the Later Middle East Ages,New Jersey
- Heyd. Z.(1923).Histoire du commece du Levant Av Moyen AGE Publiee sous le patronage de la societe de l,Orient Latin par Furcy Raynaund,Leipzig
- Ziadeh, N. (1953). Urban life in Syria under early mamluks. Beirut